

مجلس الوزراء

قانون رقم 53 لسنة 2022

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963
في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

- بعد الاطلاع الدستوري،

- وعلى الأمر الأميركي الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443 هـ
الموافق 15 نوفمبر 2021 م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة

بعض اختصاصات الأمير الدستورية ،

- وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية
لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرنا:



العامي مسفر عايش

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين (97) و(98) من القانون رقم (12) لسنة
1963 المشار إليه النصان التاليان:

مادة (97) :

((لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح القوانين ويجب أن يكون الاقتراح مصوغاً ومحدداً قدر المستطاع وموقعًا ومصحوباً ببيان أسبابه ولا يجوز أن يوقع الاقتراح بقانون أكثر من خمسة أعضاء . ويحيل الرئيس الاقتراح بقانون إلى اللجنة المتخصصة لدراسته وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ووضعه في الصيغة القانونية السليمة ، ويوزع الاقتراح على الأعضاء . وللجنة أن تأخذ رأي مقدم الاقتراح قبل وضع تقريرها بشأنه . وكل اقتراح بقانون اقترنه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز لأحد من الأعضاء تقديمها ثانية في دور الانعقاد ذاته)) .

مادة (98) :

((يعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة للنظر في إحالتها إلى اللجان المتخصصة ، ما لم تطلب الحكومة نظر المشروع على وجه الاستعجال أو يرى الرئيس أو اللجنة المتخصصة أن له صفة الاستعجال مع بيان أسباب ذلك في جميع الأحوال فيحيله إلى اللجنة المتخصصة مباشرة ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة تالية مع توزيع المشروع على الأعضاء برفقة جدول الأعمال ، ويجب في جميع الأحوال التنويه في قرار الإحاله إلى المجلس وإلى اللجان بصفة الاستعجال)) .

(المادة الثانية)

يُعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولي العهد

مشعل الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 11 جمادى الأولى 1444 هـ

الموافق : 5 ديسمبر 2022 م